الإصلاحات السياسية الأخيرة في الجزائر... تعزيز للمسار الديمقراطي أم حفاظ على الوضع القائم.

الأستاذة: حميدة دريادي

كلية الحقوق، بيودواو

جامعة بومرداس

ملخص:

سارت الجزائر في نهج التحول نحو الديمقراطية منذ تبني التعددية الحزبية سنة 1989، وكانت في كل مرة تتبنى إصلاحات سطحية لم تذهب بالعملية الديمقراطية إلى نحو بعيد، إذ ضلت الجزائر تعاني من أزمة الديمقراطية طيلة هذه السنوات،إلى أن ظهرت الثورات المطالبة بإسقاط أنظمة الحكم الاستبدادية في معظم الدول العربية، واستبدالها بأنظمة ديمقراطية بداية من تونس إلى مصر وليبيا واليمن وسوريا، وتزامنا مع هذه الأحداث ظهرت في الجزائر بعض الجهات المناوئة للنظام أو بالأحرى الأشخاص الذين يتزعمونه ونادت مختلف الشرائح الشعبية للخروج للشارع للمطالبة بالتغيير الذي يعود بالفائدة على الشعب في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فبادرت السلطة السياسية وعلى رأسها رئيس الجمهورية بجملة من القوانين التي توحي بالتغيير ودعم التحول الديمقراطي الذي سارت فيه الجزائر منذ الثمانينات. وتمثلت في الأساس في إصدار بعض القوانين مثل، قانون الانتخابات وفتح المجال لتأسيس أحزاب جديدة وإنهاء الاحتكار لمجال السمعي البصري وزيادة عدد المقاعد البرلمانية وفرض نظام الكوتا النسائية. لهذا كان الهدف من هذه الدراسة هو:

-تبيان مدى مساهمة هذه القوانين في ترسيخ وإرساء الديمقراطية في الجزائر.

-تحليل نتائج الإصلاحات من خلال إعداد قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية والمحلية التي أجريت سنة 2012 وتبيان انعكاسات الإصلاحات على نتائجها.

-الخروج بنتيجة مفادها هل الإصلاحات الأخيرة أنجبت مولودا جديدا يعزز العملية الديمقراطية في الجزائر، أم كانت كسابقاتها تكريس للاديمقراطية.

الوصول لهذه الأهداف بتناول النقاط التالية:

المحور الأول: محتوى الإصلاحات ودورها في دعم أسس الديمقراطية.

المحور الثاني: نتائج الإصلاحات (قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية والمحلية الأخيرة).

المحور الثالث: مستقبل العملية الديمقراطية في الجزائر على ضوء الإصلاحات الأخيرة.

مقدمة:

في خطاب عام موجه إلى الأمة في 14 أفريل 2011 أعلن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة عن الاستعداد لتنفيذ إصلاحات سياسية من أجل ترسيخ العملية الديمقراطية[1]، وقد تم تقديم هذه التدابير كرد الحكومة الجزائرية إزاء الاحتجاجات التي زادت في البلاد منذ بداية العام 2011، وفي السياق الإقليمي الذي شهد تغيرات جذرية وعقب إسقاط

الأنظمة الحاكمة في كل من تونس ومصر سارعت السلطة الجزائرية وعلى الفور بالإعلان عن إصلاحات تمثلت في بعض التعديلات التي مست بعض القوانين، والتي دخلت حيز التنفيذ مع بداية سنة 2012، تلتها وفي نفس السنة استحقاقين هامين تمثلا في الانتخابات التشريعية التي جرت في 10ماي 2012، والانتخابات المحلية التي جرت في 29 نوفمبر 2012، كان المنتظر منها هو انعكاس هدف الإصلاحات والمتمثل في التغيير على نتائج الانتخابات. يطرح الإشكال في هذا الصدد كالآتي: إلى أي مدى يساهم محتوى الإصلاح في تعزيز وتعميق العملية الديمقراطية التي سارت فيها الجزائر؟ وهل أثبتت نتائج الانتخابات التي جرت بعد الإصلاحات هدف الإصلاحات (التغيير)؟

المحور الأول: محتوى الإصلاحات ودورها في دعم أسس الديمقراطية.

لم تلجأ السلطة السياسية في الجزائر إلى طرح التعديلات التي تتعلق ببعض القوانين المتعلقة بالنظام الانتخابي والنظام الحزبي وقانون الإعلام وكذا القانون المتعلق بتوسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة وقانون الجمعيات، إلا بعد أن تيقنت بأن هذه الإصلاحات التشريعات هي الدعائم الأساسية للديمقراطية الحقيقية وأن أسباب تدني الممارسة السياسية في الجزائر ينبع من الإجحاف في هذه الأنظمة الحساسة والذي يؤدي بدوره إلى تراجع مؤشرات الوضع الاجتماعي والاقتصادي لحالة الأمة.

و يمكن تلخيص هذه الإصلاحات فيما يلي:

1- القانون العضوي رقم 12/01 المؤرخ في: 2012/01/12، المتعلق بالنظام الانتخابي[2]:

لاشك أن تطبيق الممارسة الديمقراطية يحتم مشاركة المواطنين والمشاركة العادية تكون عن طريق الانتخاب، الذي يعتبر صورة من صور الديمقراطية، فهي الوسيلة الوحيدة لتحقيق التداول الدوري على السلطة بعد مرور عدة سنوات، وبالتالي تعتبر آلية لتكريس الديمقراطية، إذا كانت فعلا تعبر عن إرادة الشعب، لهذا أول ما بادرت به السلطات العمومية في إجراء سياسة إصلاحية، حيث أدخلت عليه جملة من التعديلات، وكانت أولى قوانين الإصلاح التي دخلت حيز التنفيذ في 2012/01/12، وقد تضمن القانون الجديد بعض التعديلات المهمة نذكر منها:

- استخدام صناديق اقتراع شفافة؛
- تخفيض سن الترشح؛
- منع استخدام المرفق العمومية في دعم المترشحين؛
- استبدال التوقيع بالبصمات على القائمة الانتخابية؛
- إمكانية إطلاع الناخبين والمترشحين وممثلي الأحزاب على الهيئة الانتخابية الخاصة بهم (المادة 18).
- تعيين رئيس اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات لا يتم من قبل السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى استحداث لجنة الإشراف القضائي المكونة من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية (المادة 168).

وفقا للسلطات العمومية فان اعتماد تعديل القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، من شأنه تعزيز الممارسة الانتخابية وإعطائها المزيد من الشفافية والمصداقية

2- القانون العضوي رقم 2012/04 المؤرخ في: 2012/01/12 المتعلق بالأحزاب السياسية[3]:

تعتبر الأحزاب السياسية آلية لتكريس الديمقراطية، إذا كانت حقا تعددية ببرامجها التي تخدم الصالح العام، على عكس التعددية الشكلية التي تظهر وقت الانتخابات فقط، حيث أن للتعددية الحزبية دور فعال في التنشئة السياسية ومنه في المشاركة السياسية.

وعلى الرغم من أن تكوين الأحزاب حق مشروع لا ينبغي أن يرتبط بأي ظرف كان، إلا أن الجزائر عرفت احتكارا لهذا الحق،حيث أنه منذ وقف المسار الانتخابي خلال التسعينيات لم تعرف الساحة السياسية اعتمادا أي حزب جديد، إلى أن جاءت رياح الربيع العربي المنادية بالحرية السياسية وديمقراطية العملية السياسية، من ضمن الإصلاحات التي أقرها الفاعل السياسي لتفادي الربيع العربي بالجزائر، كانت التعديلات التي مست قانون تشكيل الأحزاب السياسية، والمتعلق بالسماح بميلاد مجموعة من الأحزاب السياسية الجديدة التي تتنافس مع مثيلاتها القديمة التي حكمت البلاد منذ توقيف المسار الانتخابي.

قامت وزارة الداخلية إلى اعتماد أكثر من 40 حزب جديد منذ نفاذ القانون العضوي المتعلق بتشكيل الأحزاب السياسية، إلا أن الملاحظ في معظم هذه الأحزاب الجديدة أنها أسست من طرف منشقين أو مطرودين من بعض الأحزاب القديمة.

ينبغي التذكير أن الخارطة الحزبية في الجزائر لم تتغير، فلم تظهر قوى سياسية جديدة قادرة على المساهمة في تحقيق حراك سياسي ينهي حالة العزوف والمقاطعة الشعبية للعملية السياسية.

3- القانون العضوي رقم: 12/06 المؤرخ في: 2012/01/12 المتعلق بالجمعيات[4].

يحظى المجتمع المدني بأهمية بالغة في العملية الديمقراطية، حيث لا ممارسة ديمقراطية حقيقة من دون مجتمع مدني فاعل ونشيط، ومتى ترسخت أسس الديمقراطية تدعمت مؤسسات المجتمع المدني.

أصدرت الجزائر منذ الانفتاح الديمقراطي قوانيين تتعلق بفتح المجال أمام الناشطين من المواطنين بتأسيس مؤسسات مجتمع مدني، هدفها هو تدعيم التحول الديمقراطي الذي سارت فيه الجزائر،وكان آخر قانون صدر في هذا المجال هو القانون 12/06 المؤرخ في: 2011/01/12 المتعلق بالجمعيات، الذي كان ضمن الحزمة الأولى من الإصلاحات التي أقرها رئيس الجمهورية سنة 2011.

جاء هذا القانون في حقيقة الأمر ببعض المواد التي تنص على تنظيم كيفية تأسيس الجمعيات، وفيها نوع من تضييق الخناق على النشاط الجمعوي، مثل ما جاء في المادة 08 التي تنص على أن تأسيس الجمعية بات مشروط بموافقة مسبقة من الجهات، التي تسلمها إيصالات بالتسجيل،وما جاء في المادة 39 التي تمنح السلطات إمكانية رفض تسجيل الجمعيات التي تعتبر أن أهدافها تتعارض مع النظام والآداب العامة والقوانين والتنظيمات المعمول بها،و المادة 29 التي تنص على أن موارد الجمعيات لا ينبغي أن تكون من أي مفوضية أو منظمة أجنبية غير حكومية، الشيء الذي منح السلطات وسيلة جديدة لفرض رقابة إضافية على موارد الجمعيات، أنشطتها وشركائها وبالتالي التدخل في شؤونها الداخلية.

4- القانون العضوي رقم 05/ 12 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالإعلام[5]:

يعتبر الإعلام والصحافة السلطة الرابعة، لما لهما من تأثير في الرأي العام، فإذا كانت هذه السلطة تتمتع بكامل الحرية في التعبير واستخدام وسائل الإعلام في أداء مهامها في تكريس الديمقراطية، أما إذا كانت مضطهدة ومقيدة فهذا يعني أن النظام الديمقراطي هو نظام شكلي فقط.

عرفت الجزائر منذ استرجاع السيادة على الإذاعة والتلفزيون احتكار الإعلام الثقيل،و بالرغم من أن دول الجوار مثل المغرب وتونس كانت سباقة في فتح المجال للخواص وفتح قنوات تلفزيونية وإذاعية خاصة، إلا أن الجزائر لم تسمح بذلك، إلى أن أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وضمن الحزمة الثانية من فوانيين الإصلاح التي أقرها في 2011، عن تعديل القانون العضوي المتعلق بالإعلام الذي كانت ثمرته الأساسية السماح للخواص بفتح قنوات تلفزيونية وإذاعية

جديدة،وهذا بالرغم من أن فتح المجال السمعي البصري لم يكن في أجندة السلطات العمومية ومن بينها رئيس الجمهورية منذ توليه الحكم في عام 1999، ورغم عدم دخول هذا القانون حيز التنفيذ إلى غاية يومنا هذا، حيث صرح وزير الاتصال في مقابلة تلفزيونية أن قانون الإعلام لن يكون قبل 2014 لأسباب تقنية (تنصيب المجلس المكلف بضبط قطاع السمعي البصري وكذا إصدار القانون المتعلق بالسمعي البصري والإشهار وكذا سبر الآراء)، وأخرى سياسية، ليبقى التساؤل مطروح لماذا لا يكون فتح قنوات تلفزيونية وإذاعية خاصة قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة.

5- القانون العضوي رقم 2012/03 المؤرخ في: 12يناير2011 المتضمن توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة[6]

إن التأكيد على حقوق المرأة لا يمكن فصله عن السعي لتحقيق الديمقراطية في الميادين العامة، والملاحظ في الجزائر انخفاض مستوى تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، الشيء الذي تغير منذ دخول خير التنفيذ القانون العضوي المذكور الذي جاء تنفيذا للمادة 31 مكرر من الدستور[7]، حيث زادت فرصة وصول المرأة لشغل مقاعد في المجالس المنتخبة (وطنيا ومحليا) من خلال تخصيص حصص للنساء في المجالس المنتخبة، حيث اشترط القانون أن تحتوي كل قائمة ترشيح للانتخابات التشريعية إمراة واحدة على الأقل في الدائرة الانتخابية التي تضم أربعة مقاعد، وأن لا يقل عدد المترشحات في القائمة الواحدة عن ثلث المقاعد في الدوائر الانتخابية التي تضم خمسة مقاعد فأكثر.

ينتظر من هذا الإصلاح بروز الصوت النسوي ووجهة النظر النسوية على المستوى السياسي إزاء العديد من القضايا التي تخص المرأة بوجه عام.

لكن غرض هذا القانون محدود للغاية، فلا يعني أولا وقبل كل شيء تحقيق المساواة في التمثيل بين الرجل والمرأة في المجالس المنتخبة، ولا زيادة عدد النساء المنتخبات بشكل ملموس،ولكن ببساطة تسهيل وصولهن إلى هذه المقاعد.

ومن ناحية ثانية حصره في المجالس المنتخبة فقط، كذلك بحكم القيود الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري الذي ينبذ وصول المرأة لتولي مناصب سياسية هامة خاصة في المناطق الريفية، مما يعرقل حريتها في الترشح، لهذا كان لزاما على الفاعل السياسي أن يدفع الأحزاب السياسة لتوسيع الثقافة السياسية المتعلقة بإمكانية تولي المرأة مناصب سياسية عليا أولا،ومن هذا الباب نجد أن القانون الجزائري لا يعزز وصول النساء الجزائريات إلى الحياة السياسية[8].

من خلال الإطلاع على مضامين فوانيين الإصلاح نستنج أنها قرارات متسرعة وغير مدروسة ولهذا لم تمس صميم العملية الديمقراطية، كما كانت مستوحاة ونابعة من قيم جهة واحدة وعدم مشاركة جميع الفئات من أحزاب ومجتمع مدني في تشييد الإصلاحات الحقيقية التي تخدم البلاد.

المحور الثاني: نتائج الإصلاحات (قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية والمحلية سنة 2012).

عقبت الإصلاحات التي أقرها الرئيس والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2012 إستحقاقين انتخابيين، الأول تمثل في الانتخابات التشريعية التي أجريت في 10 ماي 2012، والانتخابات المحلية التي أجريت في 29 نوفمبر 2012، كانت من الفروض أن تكون محطتين هامتين لتدعيم مسار هذه الإصلاحات وبذلك تكون قد ساهمت في تدعيم المسار الديمقراطي، وذلك بفضل التعديلات التي تضمنها كل من القانون الانتخابي وقانون الأحزاب والجمعيات وتأثيرها على نتائج الانتخابات خاصة من حيث نسبة المشاركة، والتداول على السلطة بفعل التغيير المنشود من هذه التعديلات

جاءت نتائج الانتخابات التشريعية والمحلية بعد فترة تميزت بالانتظار الشعبي والحزبي لنتائج هذه الانتخابات، بعقد آمال على أن هذين الإستحقاقين هما الفرصة للتغيير الحقيقي، واعتبارهما مصيريين بالنسبة للعملية السياسية في الجزائر، فيا ترى أين كانت هذه التوقعات والآمال من نتائج هذين الإستحقاقين؟

1 – نتائج الانتخابات التشريعية:

كانت نتائج الانتخابات التشريعية التي أجريت يوم 10 ماي 2012 صدمة بالنسبة لبعض الأطراف، ونقصد بعض الفئات الشعبوية، وبعض الأحزاب المشاركة وخاصة الأحزاب المحسوبة على التيار الإسلامي[9]، والجدول الموالي يمثل النتائج الرسمية المعلن عنها من طرف المجلس الدستوري:

عدد الناخبين المسجلين		21 645 841
عدد الناخبين الذين صوتوا		9 339 026
نسبة المشاركة		% 43.14
عدد الأصوات المعبر عنها		7 634 979
عدد الأصوات الملغاة		1 704 047
نسبة	الأصوات المعبر عنها / عدد الناخبين	%35.27
نسبة	الأصوات المعبر عنها / عدد السكان	%20

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيان إعلان النتائج الصادرة عن المجلس الدستوري.

إذا سلمنا أن هذه النتائج نزيهة وشفافة، فإن أول ما يلاحظ على النتائج هو أن نسبة المشاركة منخفضة جدا مقارنة بما كان متوقع وما رصد من إمكانيات للحملة الانتخابية، من إعلان عن الإصلاحات التي تثبت نية الإرادة السياسية في التغيير[10]، حتى الجهة العليا في البلاد المتمثلة في رئيس الجمهورية، كان قد شارك فيها بدعوة المواطنين إلى الذهاب للإدلاء بأصواتهم، وتشبيهه ليوم الاقتراع بثورة نوفمبر التي كان بفضلها الاستقلال، إدراكا منه بأن غالبية شرائح المجتمع الجزائري ترغب في التغيير السياسي من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

فينا يخص المقاعد المحصل عليها من طرف الأحزاب نجد أن حزب جبهة التحرير الوطني فازت بغالبية المقاعد 220 مقعد بعدد أصوات بلغ 1324363 صوت، وحزب التجمع الوطني الديمقراطي بعدد أصوات بلغ 524057 صوت[11]، وهما الحزبان اللذان يمثلان أساس التحالف الرئاسي الذي يستند عليه النظام، مما يعني أن هذه الانتخابات لم تسمح بالتغيير ولم تفرز برلمانا فسيفسائي مثل ما جاء في تصريح لبعض الأطراف المناوئة للنظام،بل بقي الحاكم حاكما والمحكوم محكوما.

2- نتائج الانتخابات المحلية:

نظرا لما أفرزته نتائج الانتخابات التشريعية من عدم وجود تغيير، هذا كان له الأثر الكبير على العملية الانتخابية التي تلتها،حيث فقد المواطن ثقته في نية النظام الذي أوهمه بالتغيير، كما أن الأحزاب وخاصة منها الإسلامية ثبطت عزيمتها لعدم فوزها بأغلبية مقاعد البرلمان، لهذا جاءت الانتخابات المحلية في ظروف تميزت بحملة انتخابية ضعيفة جدا وغير محمسة وهادئة، حيث لم يعطى لها أي اهتمام خاصة من طرف الشعب، وتمثلت نتائجها الرسمية الصادرة عن المجلس الدستوري في الأرقام التالية:

	APC	APW
عدد الناخبين المسجلين	21 445 621	
نسبة المشاركة	%44.27	%42.84

عدد الأصوات المعبر عنها	8 468 042	7 922 949
عدد الأصوات الملغاة	1 025 964	1 263 494

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على إعلان النتائج الصادر عن المجلس الدستوري.

وبالرجوع إلى نسبة الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب، نجد في المقدمة الحزبين الحاكمين، هما حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة 26.30 %، وحزب التجمع الوطني الديمقراطي بنسبة 21.22%[12].

الملاحظ في نتائج الانتخابات المحلية أنها جاءت مطابقة لنتائج الانتخابات التشريعية من حيث نسبة لمشاركة والأحزاب الفائزة، فيما يخص نسبة المشاركة أرجعت السلطة الجزائرية انخفاضها إلى سوء الأحوال الجوية يوم الاقتراع مما تسبب في عدم قدرة المواطنين غلى الوصول لصناديق الاقتراع، إلا أن الواقع يقول لو جاءت نتائج التشريعات بما كان ينتظره الشعب لخرج للتصويت في المحليات خاصة وأنه سيختار من يمثله في أقرب هيئة له وهي البلدية.

3- تفسير نتائج الانتخابات التشريعية والمحلية لسنة 2012:

بعد الأحداث التي شهدتها الساحة العربية والإقليمية منذ بداية سنة 2011، والتي كان احتمال انتقال تداعياتها إلى الجزائر وارد، وبحكم الإصلاحات التي بادرت بها السلطات الجزائرية لتفادي الحراك الذي جرى في هذه الدول، كان ينظر إلى الانتخابات التشريعية والمحلية التي تلت الإعلان عن هذه الإصلاحات، بأنهما محطتين هامتين في دعم مسار هذه الإصلاحات ومنها مسيرة التحول والتعميق الديمقراطي، إلا أن النتائج كانت مخالفة لأغلب التوقعات، بتكريسها للوضع القائم منذ عرفت **الجزائر** الانفتاح الديمقراطي والتعددية الحزبية، يظهر ذلك جليا في نتائج كلا الإستحقاقين[13].

أولا – نسبة المشاركة: لم تتغير نسبة المشاركة في تشريعيات ومحليات 2012 عن سابقتها في 2007، بالرغم مما كان متوقعا من تلك الانتخابات من تغيير نحو الأفضل في البرامج والشخصيات، إلا أن العزوف كان أثر من الإقبال، لهذا فالكلام عن نزاهة الانتخابات أو عدم نزاهتها لا داعي له، حيث أن الأرقام المعلن عنها غير كافية لمنح الشرعية للمجالس المنتخبة، ولا تعكس الإمكانات المادية والمعنوية المسخرة لها،ذلك أن أكثر من نصف الناخبين قاطعوا الانتخابات إما بالانتخاب بأوراق بيضاء، أو لم يلتحقو أصلا بصناديق الاقتراع، وهذا ما يطرح الإشكال عن ما هي الأسباب التي جعلت المواطنين يقاطعون الانتخابات بالرغم من وعود التغيير التي طرحتها الهيئة العليا في البلاد وعلى رأسها رئيس الجمهورية[14]؟

مقاطعة المواطنين للانتخابات دلالة على فقدانهم للثقة في الأطراف الفاعلة في النظام السياسي الجزائري بصفة خاصة والعملية السياسية في الجزائر بصفة عامة،أما العامل الثاني يتمثل في ضعف دور الأحزاب[15]، رغم العدد الضخم الذي اعتمدته وزارة الداخلية بعد تعديل قانون الأحزاب السياسية إلا أن البرامج الرديئة والمتشابهة حال دون التشجيع المواطن على الإقبال لاختيار أيا منها، كلها تحمل نفس البرنامج الذي لا يبتعد كثيرا عن برنامج الرئيس، كما أنها كانت مجرد شعارات لحث المواطنين على التصويت، هذا ما أفقد المواطن الثقة في هذه الأحزاب[16]، وأصبح ينظر إليها على أنها لا تخدم الصالح العام وإنما تبحث عن مصالحها الشخصية.

ثانيا- الأحزاب الفائزة:

لم تضفي الإصلاحات السياسية التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2012 أي جديد على الساحة السياسية بالبلاد التي بقيت كما هي، حيث أسفرت نتائج الانتخابات التشريعية عن اكتساح حزب جبهة التحرير الوطني لأغلبية المقاعد كالمعتاد بـ 220 مقعدا من أصل 462 بزيادة تعادل 84 مقعدا عن انتخابات 2007، في حين فاز التجمع الوطني الديمقراطي بـ 68 مقعدا.و في الانتخابات المحلية فاز حزب جبهة التحرير الوطني بالأغلبية المطلقة في 159 بلدية، يأتي بعدها وكالعادة التجمع الوطني الديمقراطي بأغلبية مطلقة في 132 بلدية[17]، هذا ما يفسر عدم وجود أي تغيير أي فوز الحزب الحاكم بأغلبية

الأصوات، وهذا ما ينتج عنه إبقاء للنظام الحاكم، كانت هذه النتائج مفاجئة وغير متوقعة خاصة بالنسبة للأحزاب الإسلامية التي صدمت بخسارة فادحة بعد أن كانت الأكثر تفاؤلا وجزما بالفوز الساحق، مستفيدة من السياق الإقليمي والعربي الذي أوصل الإسلاميين إلى السلطة في عديد الدول.

أرجع البعض أن بقاء الوضع على حاله يرجع إلى ما عاشه المواطن الجزائري بعد فوز الإسلاميين في انتخابات 1991 وتوقيف المسار الانتخابي، وما أنجر عنه من مأساة وطنية تمثلت في عشرية دموية،ما جعل المواطن الجزائري يختار الإبقاء على الوضع القائم خوفا من عودة الظروف التي عاشها من قبل[18].

وهناك من رأى أن الشرعية والدعم الشعبي الكبيرين الذي يحظى بها رئيس الجمهورية، هو ما كان وراء فوز حزب جبهة التحرير الوطني بأغلبية الأصوات في كلا الإستحقاقين، باعتبار أن برنامجه الانتخابي والسياسي هو برنامج الرئيس خاصة بعد دعوة الرئيس الناخبين للتصويت لصالح حزبه المعروف في خطابه الذي سبق تشريعيات 10 ماي.

وأرجعت الأحزاب الخاسرة سبب فوز الحزبين الحاكمين إلى تزوير الانتخابات وتضخيم نسبة المشاركة، واستغلالها لصالح تلك الأحزاب[19].

خلاصة القول أن الإجماع حول نتائج الانتخابات كان بأن دار لقمان بقت على حالها، بتصدر حزبي الآفلان والأرندي للمشهد السياسي، رغم المساعي الحثيثة التي بذلت من أجل إرساء الاعتقاد بأن التغيير السلمي هو الحل المناسب لتفادي خسائر مادية وبشرية مثل ما حدث في دول الجوار، مما يشير إلى أن الهدف من هذه المساعي والمتمثلة في الإصلاحات لا يخرج عن إطار الحفاظ على الوضع القائم، على اعتبار أن إرادة التغيير غائبة لدى الفاعل السياسي الجزائري[20].

المحور الثالث: مستقبل العملية الديمقراطية في الجزائر على ضوء الإصلاحات الأخيرة.

أثبتت نتائج الانتخابات التشريعية والمحلية محدودية الإصلاحات الأخيرة في الجزائر، دلالة على أن مقترحات النظام السياسي في مجال الإصلاح تبقى محدودة ومتأخرة جدا بما تشهده دول الجوار من ثورة في الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي، وفي المقابل لمو لن تدخر النخبة الحاكمة جهدا من أجل الحفاظ على الوضع القائم كما رأت بعض الأحزاب الخاسرة في الانتخابات الأخيرة[21]، باعتبار نتائج الانتخابات على أنها أعادت قطار الإصلاحات إلى نقطة الصفر وأرجعت البلاد إلى عصر الأحادية، وكرست المزيد من اليأس في قدرة الصندوق الانتخابي على تعميق الإصلاحات وزرع الأمل في المستقبل. هذه النتائج تؤدي إلى نتيجة مفادها أن النظام السياسي الجزائري يحتاج إلى إصلاحات حقيقية وليس مجرد قرارات لا تؤدي لشيء وجودها كعدمه، ثم إن الإصلاحات التي تعزز العملية الديمقراطية تكون بإشراك جميع الأطراف خاصة المجتمع المدني والأحزاب السياسية، فالديموقرطية الحقيقية لا تكون إلا بتبني صناع القرار المشاورة مع الأحزاب و مؤسسات المجتمع الديني.

أثبتت الدراسات أن الديمقراطية الحديثة تعتمد على مؤسسات المجتمع المدني أكثر منها على الأحزاب، ذلك أنها الأقرب وفي احتكاك مباشر مع المواطن، كما لها مصداقية أكثر من الحزب لأن هدف الحزب الوصول إلى السلطة بينما مؤسسات المجتمع المدني ليس لها هدف سياسي، هدفها هو المشاركة في العملية السياسية بهدف حماية مصالح المواطنين، إذ تعتبر قناة لنقل المطالب الشعبية.

الواقع أن الجزائر لا تحتاج إلى إصدار أو تعديل بعض النصوص القانونية، بل تحتاج إلى تغيير سياسي جذري يؤدي إلى إصلاح جميع القطاعات خاصة منها الإدارية والاقتصادية لتحسين الخدمات المقدمة للمواطن وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، على أن يكون محتوى التغيير مصدره القاعدة الشعبية وليس من القمة وذلك بتفعيل أسس ودعائم الديمقراطية الحقيقية أو ما أصطلح عليها بالديمقراطية التشاركية، وتتمثل الأسس التي ينبغي تفعيلها في ما يلي:

1 – احترام الإرادة الشعبية: يعتبر مبدأ الشعب مصدر السلطات نصا وروحا على أرض الواقع أساس الأنظمة الديمقراطية، في الجزائر المجالس المنتخبة لا تمثل الإرادة الشعبية بل هي مجالس تتلقى الأوامر ولا تقدم المطالب الشعبية مما جعل المواطن يعزف عن الحياة السياسية بسبب فقدانه الثقة في مخرجات النظام السياسي التي لا تمت بصلة لمطالبه، التي من المفروض أن تكون نابعة من طموحاته وآماله، وذلك بفتح قنوات الاتصال بين قاعدة النظام وقمته.

2 – تفعيل دور المجتمع المدني: تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا نشيطا وفعالا في تعزيز وتعميق الديمقراطية، وفي الجزائر لا يزال دور المجتمع المدني محصورا في بعض النشاطات بين المؤسسة والمواطن، فهو مهمش فيما يخص صناعة القرارات السياسية ودوره في العملية السياسية، ولا توجد علاقة واضحة بينه وبين الدولة، حيث لا يزال ينظر للمجتمع المدني على أنه شكلا من أشكال التدخل لإضعاف الدولة وتفكيك مركز السلطة.

رغم القانون المتعلق بالجمعيات الذي كان ضمن الإصلاحات الأخيرة التي أقرها الرئيس الجزائري، إلا أنه كباقي القوانين السابقة يبقي نشاط مؤسسات المجتمع المدني محدود ولا يحض بالاستقلالية، بالتالي فإن استحضار مجتمع مدني قوي وفعال في إطار ديمقراطية حقيقية في يستلزم تعديل التشريعات، حيث توفر استقلالية حقيقية في ممارسة النشاط مع تطوير التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني وتنسيق أدوارها لطرح قضاياها على الرأي العام بحيث يصبح مساندا لقيامها بدور حقيقي في التنمية السياسية والتطور الديمقراطي، من خلال الدور الذي يلعبه في ترقية ثقافة المواطن السياسية، والتي تجره للمشاركة السياسية التي تعتبر أساس الديمقراطية والتنمية السياسية للأنظمة الحديثة[22].

3- تفعيل دور الأحزاب: عملت وزارة الداخلية وبعد الإصلاحات الأخيرة على اعتماد أكثر من 40 حزب في فترة وجيزة جدا، والغريب في الأمر أن رؤساء هذه الأحزاب معظمهم انشقوا عن أحزاب قديمة، مما يعني أن البرامج نفسها الاختلاف فقط في اسم الحزب، هذا ما يدل على أن ها أحزاب تبحث عن تحقيق المصلحة الشخصية واستعمال المال السياسي في ذلك، هذه الأحزاب لا تستطيع تقديم شيء للمواطن ففاقد الشيء لا يعطيه.

العملية الديمقراطية في الجزائر فشلت لأن القاعدة قائمة على أسس خاطئة، التعددية الحزبية أصبحت في الأخير أحادية حزبية، بتبني كل الأحزاب لبرنامج متشابه وقريب من برنامج الرئيس، فالديمقراطية الحقيقية تبدأ بديمقراطية الأحزاب.

4- وضع دستور ديمقراطي:

كل ما ذكر آنفا من آليات تدعيم العملية الديمقراطية في الجزائر، ينبغي أن ينبع من دستور ديمقراطي مؤسس على أربعة مبادئ عامة وهي[23]:

1- اعتبار الشعب مصدر السلطات، يفوضها دوريا عن طريق انتخابات فاعلة وحرة ونزيهة.

2- عدم الجمع بين أي من السلطات في يد شخص واحد أو مؤسسة واحدة فكل سلطة تقوم بدورها باستقلالية تامة وبدون أي ضغوط.

3- ضمان الحقوق والحريات العامة دستوريا وقانونيا، من خلال ضمان فاعلية الأحزاب ونمو المجتمع المدني المستقل عن السلطة، ورفع يد السلطة عن احتكار وسائل الإعلام وتأكيد حق الدفاع عن الحريات العامة.

4- تداول السلطة وفق آلية انتخابات حرة ونزيهة وفعالة تحت إشراف قضائي كامل ومستقل.

الخاتمة:

مشكلة الإصلاح السياسي في الجزائر معقدة إلى نحو يصعب معه التنبؤ بمآلات أي حركة إصلاحية، إذا أخذنا بعين الاعتبار نتائج الإصلاحات الأخيرة من خلال ما أفرزته الانتخابات التي تلتها، بحكم كان المنتظر هو التغيير، لكن ما كان هو

حفاظ على الوضع القائم وحمايته من الانهيار، إذ كانت الانتخابات مجرد مشهد سياسي مكرر وهذا ما أدى بنا إلى الخروج بعدة نتائج تمثلت في:

1- الإصلاحات التي انتهجت مؤخرا كانت مجرد مهدأ لامتصاص الغضب الشعبي وحماية الوضع القائم من رياح التغيير التي عرفتها بعض الدول العربية.

2-لن تعرف الجزائر الديمقراطية الحقيقية بالإصلاحات والتعديلات القانونية الشكلية، وإنما بالإرادة السياسية الفعلية والصادقة في التغيير الذي تنعكس إيجابياته على جميع الميادين لتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمواطن،

3-الإصلاحات الفعلية هي الإصلاحات النابعة من المطالب والإرادة الشعبية، وهذا يكون بتفعيل دور المجتمع المدني ودور الأحزاب، مما يجعلها تتواءم وطموحات وآمال الشعب.

4-استرجاع ثقة المواطن الجزائري في النظام القائم أمر صعب جدا إن لم نقل يستحيل، خاصة بعد ما كرست الإصلاحات الأخيرة الوضع القائم، لهذا يكون لزاما على السلطات العليا مستقبلا أن تتبنى إصلاحات فعلية تثبت نيتها الصادقة في التغيير.

الهوامش:

[1] هيلاري كلينتون في مؤتمر صحفي في واشنطن مع نظيرها الجزائري مراد مدلسي، قالت إنها تدعم وتيرة الإصلاحات السياسية التي تعهدت بها الحكومة الجزائرية مما يدل على أن الاصلاحات كانت نتيجة ضغوط دولية.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01/12 المؤرخ في: 2012/01/12، الجريدة الرسمية رقم: 01، 2012/01/14، ص 09.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 02/12 المؤرخ في: 2012/01/12، الجريدة الرسمية رقم: 02،15/2012/01، ص 09.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06/12 المؤرخ في: 2012/01/12، الجريدة الرسمية رقم: 02، 2012/01/15، ص 33.

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 05/12 المؤرخ في: 2012/01/12، الجريدة الرسمية رقم: 02، 2012/01/15، ص 21.

[6] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 03/12 المؤرخ في: 2012/01/12، الجريدة الرسمية رقم: 01، 2012/01/15، ص 46.

[7] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون دستوري رقم 19/08 المؤرخ في: 15 تشرين الثاني 2008، الجريدة الرسمية رقم: 63، 2008/11/16.

[8] "إصلاح سياسي أم تقييد إضافي للمجتمع والمجال السياسي للجزائر"، 2012/05/19:
www.jcalgerie.com

[9] في تصريحات لمسؤولين في تحالف الجزائر الخضراء لوسائل الإعلام أعلنوا على أن اكتساح البرلمان لا يحول بين تكتل الجزائر الخضراء والمركز الأول في الانتخابات.

[10] في تصريحات لوزير الداخلية لوسائل الاعلام أعلن على أن نتائج الانتخابات التشريعية ستسفر عن برلمان فسيفسائي متنوع لا يضمن أغلبية لكنه سيكون فعالا في دعم التغيير الديمقراطي.

[11] بيان إعلان النتائج الصادر عن المجلس الدستوري.

[12] المرجع نفسه.

[13] اعتبر فوزي رباعين رئيس حزي عهد 54 في تقييمه لنتائج الانتخابات التشريعية التي تبنتها الجزائر منذ بداية سنة 2012 لم تضف أي جديد في تغيير الساحة السياسية بالبلاد التي بقيت نفسها.

[14] في خطاب لرئيس الجمهورية بمناسبة الذكرى السابعة والستين لمجازر 08 ماي 1945، تحدث على أن الانتخابات التشريعية ستسفر عن مجلس شعبي وطني تعددي وقوي، وبتركيبة لا غبار عليها التي تعكس واقع وتوقعات الأمة.

[15] منير مباركية، "الانتخابات التشريعية في الجزائر (10 ماي 2012): قراءة في التوقعات والنتائج والتداعيات"، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2012، ص 7-8.

[16] عبد القادر عبد العالي، "الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ماي 2012، ص 08.

[17] بيان إعلان النتائج الصادر عن المجلس الدستوري.

[18] في تصريح لأحمد أويحي الوزير الأول السابق بعد الانتخابات التشريعية، قال: "تسمك الشعب باستقرار الجزائر بالنظر إلى الاضطرابات التي تشهدها الدول المجاورة".

[19] أشار موسى تواتي رئيس حزب الجبهة الوطنية الجزائرية إلى أن إزدواجية التصويت عن طريق الوكالة وفي الثكنة بالنسبة للهيئات النظامية: الجيش والشرطة والدرك الوطني هو سبب ارتفاع نسبة التصويت. ارجع إلى:
-الهام بوثلجي، "تواتي: نسبة المشاركة مضخمة بسبب ازدواجية تصويت الجيش"، جريدة الشروق. 2012/05/11.

[20] فتحي بولعراس، "الاصلاحات السياسية في الجزائر بين إستراتيجية البقاء ومنطق التغيير"، المجلة العربية للعلوم السياسية. ص 17.
[21] جاء في تصريح للسكرتير الأول لجبهة القوى الاشتراكية بعد نتائج الانتخابات التشريعية أن النظام سخر كل عبقرية لتثبيت أقدامه في الحكم.
[22] عبد الكريم هشام، " دور المجتمع المدني في تعزيز وتعميق الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي"، مجلة المفكر. العدد 07، ص 327.
[23] خليفة الكودري، "نحو مفهوم جامع يعزز الانتقال إلى الديمقراطية في البلاد العربية"، 2007/01/24.
http://arabsfordemocracy.org/democracy/pages/view/pageId/148